(Subject Review)

Libya's Oil Corruption Is Bad for Business

الفساد النفطي في ليبيا يضر بالأعمال التجارية

By Justyna Gudzowska

13 نوفمبر 2025

م.د فيصل غازي ناصر

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

Libya's Oil Corruption Is Bad for Business

Dr. Faisal Ghazi Nasser

College of Political Science / Al-Nahrain University

اولاً: المقدمة

يعرض مقال (جوستينا غودزوسكا) المنشور في مجلة "فورين بوليسي" في 13 نوفمبر 2025، تحليلاً للفساد المنهجي الذي يستنزف قطاع النفط الليبي والممارس من قبل شبكات نافذة – تضم مسؤولين وقادة جماعات مسلحة وعناصر قبلية وشركاء خارجيين – من خلال استغلال نظام الوقود المدعوم من الدولة. وتستند الكاتبة، (المديرة التنفيذية لمنظمة The Sentry)، إلى تحقيق ميداني يكشف عن توسع كبير في شبكات تهريب الوقود المدعوم بين عامي 2022 و2024، حيث بلغت تكلفته حوالي 20 مليار دولار أمريكي (15 مليار جنيه إسترليني) وهو مبلغ مثير للقلق.

ان عمليات التهريب للوقود الليبي كانت لها نتائج وخيمة على جوانب متعددة من الحياة في ليبيا، فقد اسهمت في انخفاض قيمة الدينار الليبي في السوق السوداء وارتفاع أسعار المستهلكين في جميع أنحاء البلاد ولا يزال المواطنون يعانون من نقص مزمن في الوقود، وانقطاعات طويلة في التيار الكهربائي، وارتفاع التكاليف، حيث تقوم الشبكات غير المشروعة

بنهب برنامج الدعم وتفاقم الضغوط الاقتصادية على الأسر[i]. انها باختصار "تستنزف الاقتصاد الليبي وتطيل أمد النزاع المسلح"[ii].

ورغم ان تحقيق(ذا سنتري) لم يكن الاول الذي يشير الى مشكلة تهريب الوقود اذ سبقته تقارير الامم المتحدة[iii]، وتقارير دولية عديدة على سبيل المثال(Public Eye and TRIAL International) الا انه تضمن معلومات صادمة عن حجم التهريب واسماء المهربين.

وبحسب (جوستينا) أن عودة شركات النفط الدولية إلى ليبيا في ظل الانقسام واجواء الفوضى وهشاشة النظام السياسي يعد مخاطرة على الاستقرار في ليبيا وعلى جدوى الاستثمارات الأجنبية على المدى الطويل. هذه المراجعة هي تحليلاً أكاديمياً يستعرض آلية الفساد، والفاعلين، والعواقب التي يخلفها...

ثانيا: الفساد المنهجي في تهريب الوقود

يستعرض المقال نظام الفساد في ليبيا ويرى انه مرتبط بالتحول في آلية تمويل واردات الوقود وهو كالاتي:

1. قبل عام 2021 كانت عائدات مبيعات النفط الخام الليبي تُودع في البنك المركزي، الذي كان يُمول بدوره المؤسسة الوطنية للنفط لشراء الوقود المكرر ضمن الميزانية المعتمدة.

2. في عام 2021 تحولت المؤسسة الوطنية للنفط(NOC) إلى نظام "المقايضة" المباشر، حيث تستبدل النفط الخام بالوقود المكرر من الخارج دون مرور الأموال عبر الخزينة العامة.

هذا التحول سمح بانشاء قناة مالية غير خاضعة للمساءلة، حيث أن عمليات المقايضة هذه "لم تُسجل في الميزانية العامة"، مما سمح للمؤسسة الوطنية للنفط بزيادة واردات الوقود بشكل كبير دون أن ينعكس ذلك كزيادة في الإنفاق الحكومي المُعلن. وقد بررت المؤسسة الوطنية للنفط

اللجوء إلى هذا النظام يسبب غياب بنك مركزي فعّال يمكّنها من الوصول إلى الأموال اللازمة لدفع ثمن واردات الوقود [iv].

وبحسب كاتب المراجعة ، ان المقال يتجاهل ان مشكلات تهريب الوقود التي سبقت التاريخ المشار اليه ويمكن التحقق من ذلك من خلال التقارير الدولية التي تناولت الشان الليبي، ومع ذلك نحن نتفق مع الكاتب بان (الية المقايضة) وسعت حجم التهريب.

ونتيجة لهذه الآلية، تضاعفت واردات الوقود في ليبيا في غضون ثلاث سنوات فقط، حيث قفزت من مستوياتها السابقة لتصل إلى حوالي 41 مليون لتر يومياً بحلول أواخر عام 2024. وقد بررت السلطات الليبية بان ارتفاع الواردت يرجع الى الاحتياجات التشغيلية لشبكة الكهرباء والتغيرات في سلسلة إمداد الغاز لكن التحقيق يشير إلى أن الكميات المستوردة تفوق بكثير استهلاك الاقتصاد الوطني المشروع بشكل معقول.

ان التفسير الحقيقي للارتفاع المفرط في حجم الواردات تعود الى أن أكثر من نصف هذه الكميات الضخمة من الوقود المدعوم تُهرب إلى خارج البلاد بحراً وبراً ، اذ بلغت قيمتها ما يقارب 7 مليارات دولار سنوياً بحلول عام 2024، اي مايقارب 15% من إجمالي الإنفاق العام السنوي. إن آلية المقايضة اصبحت أداة لتمويل شبكة التهريب، الامر الذي ادى الى تحول برنامج الدعم إلى مشروع إجرامي ضخم.

ثالثا: الضالعون في عمليات التهريب

يشير التحقيق الى قيادات نافذه في مشهد الصراع الليبي تقف وراء عمليات التهريب الممنهج والمنظم، ويرد نجل المشير خليفة حفتر(صدام) كاحد الاسماء المحورية وراء تصاعد عمليات التهريب الذي استغل دوره في العسكري النافذ لتعزيز سيطرته على عمليات التهريب البحرية والبرية[v]. كما يرد اسم علي المشاي(ضابط بالقوات المسلحة العربية الليبية) كاسم نافذ في عمليات التهريب ايضا.تشمل وجهات التصدير للتفط المهرب : السودان وتشاد والنيجر وتونس وألبانيا ومالطا وإيطاليا وتركيا[vi].

وفي شمال غرب ليبيا، ينشط قادة مليشيات محليون مثل محمد كشلاف من (مدينة الزاوية التي تقع على ساحل البحر المتوسط) وعمر بغدادة من (مدينة مصراتة: التي تقع على ساحل البحر المتوسط) في نقل الوقود المهرب بحراً وبراً. ويستخلص (جوستينا غودزوسكا) إلى وجود "تنسيق ضمني" او تخادم مصالح بين أطراف النزاع في الشرق والغرب، حيث تتقاسم النخب الحاكمة في طرابلس وبنغازي عائدات شبكة الفساد على حساب المصلحة العامة.

وكانت التداعيات داخل ليبيا وخارجها عديدة، من بينها التضخم، وتعزيز نفوذ عائلة حفتر في بنغازي، وبدرجة أقل، عائلة دبيبة في طرابلس، فضلًا عن استفادة جهات أجنبية – بما في ذلك وحدات مسلحة روسية وقوات الدعم السريع السودانية – من أزمة الوقود في البلاد[vii]. أن قادة المليشيات المسلحة والشخصيات السياسية الذين جمعوا أرباحاً كبيرة من جراء عمليات التهريب قد يعيدون توجيه ثرواتهم إلى مشاريع أخرى، مما يعني أن الآثار الاقتصادية والسياسية السلبية لتهريب الوقود ستستمر لفترة طويلة في المستقبل.

رابعا: الآثار الداخلية الاقتصادية والاجتماعية لعمليات التهريب

أدت اعمال السرقة المنظمة للوقود المدعوم إلى: تآكل الأسس الاقتصادية للدولة الليبية وتفاقم المعاناة اليومية للمواطنين فحرمان الخزينة العامة من مليارات الدولارات سنوياً حرم الدولة من الأموال اللازمة لتمويل الخدمات الأساسية مثل المستشفيات والمدارس والبنى التحتية. اضف الى ذلك، فإن هذه الآلية استنزفت احتياطيات البنك المركزي من العملة الصعبة التي كان من المقرر استخدامها لاستيراد سلع أساسية مثل الغذاء والدواء مما أدى إلى تفاقم التضخم وانخفاض حاد في قيمة الدينار الليبي.

لقد جُرّدت ليبيا، من مواردها بشكل ممنهج من خلال عمليات تهريب واسعة النطاق للمنتجات البترولية. اذ بلغ نمو هذه الممارسات غير المشروعة مستوىً حرجًا يُهدد الاقتصاد الشرعي[viii].

ينعكس هذا الوضع الاقتصادي المتردي مباشرة على حياة الليبيين العاديين، في مفارقة صارخة لدولة غنية بالنفط، اذ يُجبر المواطنون على "دفع 40 ضعف السعر المدعوم الرسمي للوقود" في السوق السوداء، بينما يبيع قادتهم نفس الوقود بأسعار زهيدة لشبكات التهرب. وتتحول محطات الوقود إلى ساحات للمعاناة، حيث "يضطر المواطنون في كثير من الأحيان للانتظار في طوابير طويلة" لشراء وقود بأسعار مبالغ فيها. وهكذا، يحرم نظام الفساد الشعب الليبي من ثروته الطبيعية ويحوله إلى ضحية .

يزيد استمرار هذا النظام من مخاطر عدم الاستقرار على المدى الطويل، فكما يشير المقال، يؤدي "تآكل الدولة الليبية بواسطة المصالح الخاصة إلى ارتفاع خطر الاضطرابات الاجتماعية وتجدد الصراع". إن حرمان السكان من المنافع الاقتصادية لموارد بلدهم ، يخلق بيئة خصبة للسخط والغضب الشعب ومن ثم فإن الفساد ليس مجرد جريمة اقتصادية، بل هو تهديد مباشر للتماسك الاجتماعي والسلام الهش في ليبيا.

خامسا : المخاطر والتداعيات على الشركات والمستثمرين الدوليين

يوجه المقال تحذيراً مهما لشركات النفط الدولية التي تتطلع إلى الاستثمار في ليبيا ويقر بأن الأساسيات الجيولوجية جذابة، اذ"لا تزال جيولوجيا ليبيا براً وبحراً غنية باحتياطيات غير مستغلة ومع ذلك فإن الجاذبية قصيرة الأجل تخفي مخاطر نظامية عميقة تتمثل بما ياتي :

1. أن أي استثمار أو عقد يتم في ظل النظام السياسي الحالي الهش والمنقسم معرض بشدة للاضطراب، فأعادت تشكيل القيادة السياسية للبلاد لاي سبب كان قد يعرض أي صفقات جديدة للخطر بسرعة".

2. إن هشاشة الدولة الحالية وضعفها وتركز الثروة والسلطة في أيدي امراء حرب او قادة فاسدين يخلق بيئة أعمال خطيرة لاتناسب الاستثمارات طويلة الأجل وعالية رأس المال في قطاع النفط.

3. إن التعامل المباشر مع شبكات فاسدة بدلاً من المؤسسات الرسمية يعيد إنتاج دورة الفساد ويزيد من المخاطر القانونية للشركات.

يرى كاتب المقال ان الولايات المتحدة تتمتع بادوات تاثير فاعلة في ليبيا الامر الذي يمكنها من فرض شروط على عودة الشركات الدولية. وينبغي استغلال هذا التاثير لدفع الليبين لاجراء إصلاحات مؤسسية، مثل دعم مسعى وضع "ميزانية ثابتة للمؤسسة الوطنية للنفط" للحد من النفقات خارج الموازنة.

يوصي المقال بتطبيق عقوبات ملموسة ضد مافيات تهريب الوقود، كما يقترح إصدار "تحذير للشركات الأمريكية" يسلط الضوء على المخاطر القانونية وعلى سمعتها في الاسواق العالمية في حال تعاملها مع الشبكات غير المشروعة المستفيدة من برنامج الدعم. وأخيراً، ينبغي انهاء حالة الانقسام في المؤسسات الوطنية الليبية وتعزيز دور المؤسسة الوطنية للنفط. أن جهود الاصلاح يحب ان تبدأ بمكافحة "عمليات تهريب الوقود الضخمة" لأن هذه هي الخطوة ألاساسية الى نحو استقرار يمكن فيه للاستثمار الدولي أن يزدهر بشكل حقيقي ومستدام.

الخاتمة

مما تقدم يتضح لنا ان المقال قدم الينا اضاءات مهمة على التهريب الممنهج والواسع الناطق الذي يجري في ليبيا للوقود المستورد، كما انه اخبرنا على وجه الدقة ان عمليات التهريب تتم تحت اشراف قادة وامراء حرب في مناطق شرق وغرب البلاد وقدم الينا من اسماءالمتورطين بعمليات التهريب وصفاتهم ، كما حدد لنا وجهة النفط المهرب برا باتجاه الدول الافريقية وبحرا باتجاه عدد من الدول على الضفة الثانية من المتوسط، كما انه قدم لنا ارقام صادمة لعوائد النفط المهرب بالمليارات من الدولارات. وبحسب المقال ان عملية مقايضة الوقود الخام بالمشتقات النفطية هي المظلة القانونية التي سهلت عمليات التهريب واسعة النطاق.

ولم يكتفي الكاتب في وصف وتحليل حالة التهريب والاثار الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها على هذا البلد المنقسم على نفسه بل قدم الينا مجموعة من التوصيات لمعالجة حالة الفساد، مثل ضرورة فرض عقوبات دولية على شبكات التهريب ...الخ، كما انه حذر الشركات الاستثمارية في مجال الطاقة من مخاطر التعامل مع هذه البيئة الفاسدة حفاظا على سمعتها في الاسواق الدولية وتجنبا لاي مشكلات قانونية ممكن ان تثيرها اي حكومة وطننية بشان العقود المبرمة في اي وقت لاحق.

لقد خلص المقال إلى أن ليبيا بوصفها دولة فاشلة هشة ضعيفة عاجزة تواجه أزمة حوكمة بعد ان اصبحت الموارد النفطية فيها وقود للفساد والصراع وليس أداة للتنمية والازهار والرفاه . إن المصلحة الذاتية طويلة الأجل للمستثمرين الدوليين إلى جانب المصلحة الأساسية للشعب الليبي تتطلب نهجاً مختلفاً جذرياً يركز على دعم المؤسسات التكنوقراطية ومكافحة الفساد.

وعلى الرغم من ان الحديث عن تهريب النفط الليبي لايعد جديدا وقد تناولته العديد من وسائل الاعلام والتقارير الدولية وحتى تقارير الامم المتحدة الا ان المقال المبني على التحقيق الذي اجرته (منظمة ذا سنتري) كان له اصداء واسعة داخل المجتمع الليبي وحظي باهتمام محلي واسع النطاق .

الهوامش

[i] Review Libya, Loses $6.7 Billion a Year to Fuel Smuggling , November 15, 2025. https://n9.cl/c1r3q

[ii] Agathe Duparc, Montse Ferrer, Antoine Harari, Libyan fuel smuggling: a Swiss trader sailing through troubled waters, A Public Eye and TRIAL International Report , Edition Géraldine Viret , March 2020.

[iii] United Nations , Security Council , Final report of the Panel of Experts established pursuant to resolution 1973 (2011) concerning Libya , (S/2024/914) ,13 December 2024.

[iv]Joseph Hammond ,Freeing Libya's Locked-Up Oil Reserves , Washington Institute, Sep 14, 2025. https://n9.cl/syaweg

v . Libya Tribune ,UN report accuses Saddam Haftar of trafficking Libyan oil, February 25, 2025. https://n9.cl/1u3j3

[vi] State-sanctioned fuel smuggling cost Libya $20bn over three years – report , the guardian, 13 Nov 2025 , https://n9.cl/s10ma

[vii]TheSentry, Inside Job Libya's Fuel Smuggling Escalation, TheSentry.org. November 2025, https://n9.cl/gu0ne

[viii] Frédéric Bobin, How Libya has become a regional hub for fuel smuggling , lemonde, February 21, 2026 , https://n9.cl/m1vdu